أكد خلال افتتاح «معرض المشروعات الصغيرة» أن تقدير هذا الأمر بيد صاحب السمو

العبدالله: الحكومة المستقيلة لم تنظر في تعديل الدوائر

■ صرف زيادات العاملين في الخاص أغسطس المقبل وسنطالب مجلس الوزراء بجعلها بأثر رجعي

الشيخ محمد العبدالله

كتب بدر الفرحان

أكد وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله ان الحكومة المستقيلة لم تنظر في عملية تعديل الدوائر مشيرا الى اهمية الالتزام بالنصوص الدستورية وتحديدا نص المادة 71 لافتا الى ان تقدير هذا الامر في يد امير البلاد، وليس لي صلاحية القفز على صلاحية ابو السلطات سمو الامير.

وقال العبدالله خلال افتتاح «معرض هلا» الثاني للمشروعات الصغيرة في صالة الزين بمنطقة الروضه بحضور عدد من المسؤولين امس الاول ان الذي يميزنا بالكويت عن دول المنطقة حرية التعبير عن الراي وعدم وجود سقف سوى القانون والدستور للنقاش والمطالبات لافتا الى ان اي نقاش او حوار بناء سيكون رافدا اساسيا من اجل تنمية الممارسة الديمقراطية في الكويت.

واضاف «ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين فلا يصح ان نسميها بالتجربة ديمقراطية فاي عمل في هذا المجال لابد ان يكون له ايجابيات وانعكاسات سلبية على ان تكون تحت سقف الدستور والقانون.

واشار العبدالله الى ان قضية دعم المشاريع الصغيرة تعتبر لها الاولوية لدى اي دولة من دول العالم، مشيرا الى ان الدول التي لديها اقتصاد ناجح ترتكز في المقام الاول على المشاريع الصغيرة والمشروعات المنزلية التي فيما بعد تتحول الى مشروعات متوسطة.

واوضح العبدالله الى ان الحكومة الحالية سعت جاهدة من اجل تنمية هذه الفرص بالتعاون من خلال القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخاص موضحا الى ان الحكومة قامت بتسهيل مثل هذه المعارض من اجل ترجمة هذه المشاريع الى نطاق اكبر للمساهمة في دعم وتنمية الاقتصاد المحلي.

واثنى العبدالله على القائمين على هذا المعرض وخص بالذكر جمعية الروضة وحولي على المساهمة السنوية في مثل هذه المعارض التي بلا شك في انها تنمي هذا الفكر الخدمي لدى المجتمع أملين زيارة اكبر عدد ممكن من المواطنين من اجل تلمس هذه المنتوجات المحلية ودعمها على ارض الواقع من حيث الإقبال على المطروح هنا من سلع متنوعة.

■ ما يميزنا عن دول المنطقة حرية التعبير عن الرأي وعدم وجود سقف سوى القانون والدستور

■ أي نقاش أو حوار بناء سيكون رافداً أساسياً من أجل تنمية الممارسة الديمقراطية في الكويت

العبدالله والوهيب يفتتحان المعرض

■ الدول التي لديها اقتصاد ناجح ترتكز في المقام الأول على دعم المشاريع الصغيرة والمنزلية

■ الحكومة سعت جاهدة لتنمية هذه الفرص من خلال القطاعين الحكومي والخاص

من جانبه كشف الامين العام لبرنامج اعادة الهيكلة الدكتور وليد الوهيب الى اننا نتقدم الى القائمين على هذا المعرض بالشكر وتشجيعهم ودعمهم من قبل جميع القطاعات الحكومية والخاصة خاصة انها مشاريع منزلية وصغيرة، مشيرا الى ان برنامج اعادة الهيكلة مهتم بهذه الاعمال وتعتبر من احد المشاريع الاستراتيجية في البرنامج ونسعى الى تطويرها دائما لان المشروعات الصغيرة من الممكن ان تكون فرص عمل لكثير من المواطنين الذين لايصلحون للعمل في القطاع الخاص».

واضاف الوهيب الى ان هذه المعروضات تعتبر جيدة خاصة انها في اول المشوار وتناسب السوق مضيفا ان الطاقات الكويتية تعمل بجد وتحتاج الى الدعم والرعاية من اجل اظهارها بشكل ملفت للنظر.

وفي حديثه عن الاثر الرجعي الذي سيقره برنامج اعادة الهيكلة قال الوهيب: ان الدولة تشجع مواطنيها من اجل الالتحاق بالقطاع الخاص، لافتا الى البرنامج مدركين للمزايا للعاملين في الحكومة ومن هنا لابد ان تكون هناك مزايا مقابلة للعاملين في القطاع الخاص.

واشار الوهيب الى انه في السنوات الاخيرة الحكومة اقرت كوادر كثيرة مما جعلنا نشعر ابهجرة عكسية في بعض المجالات مشيرا الى انه تم اقتراح هذه الزيادات من قبل لجنة قامت بدراسة هذه الزيادات.

واوضح الوهيب الى انه سيتم صرف زيادات العاملين في القطاع الخاص في اغسطس المقبل لافتا الى انه سترفع مذكرة استدراكية الى مجلس الوزراء للنظر في صرف الزيادة بأثر رجعي اسوة بالعاملين في القطاع الحكومي.

واكد الوهيب ان سيم الالتزام بالصرف كما جاء بالقرار، مشيرا الى انه اذا وافق مجلس الوزراء على صرفها بأثر رجعي سوف نستكملها لاحقا ولن نوقف القرار وتصرف في وقتها الشهر المقبل مؤكدا الى انه سيتم التدقيق على بعض الحالات التي لايستهدفها هذا القانون وهم بعض الناس الذين لا يعملون فعليا في القطاع الخاص.

وأشار الوهيب الى ان البرنامج اقترح بالتنسيق مع التامينات الاجتماعية قانون للتامين ضد البطالة أسوة بما هو معمول به في العالم اجمع وهو ان يكون هناك نظام، مشيرا الى ضرورة ان يؤمن المواطنون انفسهم. مشيرا الى انه هناك فئات لم تتعين في الجهات الحكومية لذلك تم التمديد لها لسنة ثانية على امل ان يتم يوقف قانون ضد البطالة.

طالب الوهيب بعض المواطنين بخلق فرص عمل لا انفسهم حيث ان الدولة لم تقصر مع المواطنين في توفير مصدر الدخل لكن ضرورة ان يجد المواطن فرص دخل اخرى تساعدة في متطلبات الحياة.

من جهة اخرى قال رئيس جمعية الروضة وحولي علي الأنبعي ان الجمعية سنويا عودت الإهالي ان تقيم معرضا رمضانيا يحتوي على العديد من المشاركات والمنتوجات التي يقدمها المواطنين مضيفا ان هذا المعرض سيتجدد من اسبوع لأخر لمدة اربعة أسابيع في سلع مختلفة. وأشار الانبعي الى ان هذه السنة اختلفت عن الأعوام السابقة من خلال التنظيم والعارضين للمنتجات حيث التنوع الكبير وإتاحة الفرص لغالبية المواطنين من اجل تقديم سلع تحوز على رضا الزوار للمعرض مشيرا الى ان الجهود كبيرة من قبل الأخوات المشرفات على إدارة المعرض الذي تميز بالسلع المطروحة في جميع انحاء السوق.

وشكر الانبعي وزير الاعلام محمد العبدالله المبارك على حضوره شخصيا للمعرض ودعمه الكبير لهذه المشاريع الصغيرة التي تتطلب مساهمة من جميع وزارات الدولة مشيرا الى ان العبدالله معروف بتواصله الاجتماعي رغم ارتباطاته الحكومية لكن حضوره ورعايته تدل على حرص الحكومة ومساهمتها في تفعيل المشروعات الصغيرة وشكر ايضا برنامج اعادة الهيكلة ممثلة بالأمين العام الدكتور وليد الوهيب وعدد من نواب مجلس الامة ووكلاء الوزارات.

الوزير في صورة جماعية مع القائمين على المعرض

... ويطلع على المنتوجات لإحدى المشاركات

انطلقت أعماله أمس بحضور أعضائه العشرة

المجلس الإعلامي الكويتي - العراقي آلية جديدة لدعم العلاقات بين البلدين

انطلقت أمس الأحد 2012/7/15 الاجتماعات التحضيرية لأعمال المجلس الإعلامي الكويتي العراقي الذي دعت إليه هيئة الملتقى الإعلامي العربي تحقيقا لما تم طرحه خلال الملتقى الإعلامي الكويتي العراقي الأول الذي عقد في يناير الماضي واستضافته الكويت.

وبحث المجلس في اجتماعه الصباحي أمس عددا من القضايا والمسائل منها مهام المجلس التي سيضطلع بها ووضع تصورات لبرنامج العمل لمدة عام من تاريخ انعقاد أول اجتماعاته أمس، كما بحث الأعضاء القرارات والأفكار التي تضمنها البيان الختامي للملتقى الإعلامي الكويتي العراقي الأول وإمكانية تحقيقها، إضافة إلى إمكانية إنشاء مرصد إعلامي لرصد ما ينشر في وسائل الإعلام في كلتا البلدين حول العلاقات الكويتية العراقية وتناول الإعلام للقضايا ذات البحث المشترك بهدف تقويم الخطاب الإعلامي والتأكيد على الحقائق الايجابية التي تخدم مصلحة البلدين، وتوثيق النشاطات الإعلامية في أرشيف إعلامي يكون مرجعا للمعلومات وقضايا عديدة يتبناها المجلس.

كما ناقش الأعضاء أيضا وضع مقترحات لتبادل الزيارات بين المؤسسات الإعلامية والصحافية بين الكويت والعراق وتشجيع المبادرات التي من شأنها توطيد العلاقات بين هذه المؤسسات.

يذكر أن المجلس الإعلامي الكويتي - العراقي الذي أطلقت مبادرته هيئة الملتقى الإعلامي العربي سوف يعمل على تبني عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين الكويتي والعراقي، سواء كانت قضايا إعلامية أو ثقافية أو اقتصادية، وذلك استثمارا لدور الإعلام في التعريف بمشاريع العمل المشترك الأمر الذي سيمكن المجتمعين الكويتي والعراقي من معرفة جوانب التعاون والعلاقات السياسية الحالية والمستقبلية، والأهم هو العمل على إزالة الجليد الذي تراكم بين الجارين جراء اعتداء النظام الصدامي على الكويت، والتطلع إلى مستقبل أفضل للجارين الذين يجمعهما تاريخ مشترك، علما بان المجلس الإعلامي الكويتي العراقي يتكون من عشرة أعضاء من الجانبين الكويتي والعراقي وهم د/عبد الله بشارة الأمين العام السابق لدول مجلس التعاون الخليجي، والكاتب الصحافي علي البغلي، خليل علي حيدر، د/علي الزعبي، ماضي الخميس الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي، ومن الجانب العراقي حضر محمد عبد الجبار الشبوط مدير شبكة الإعلام العراقي، مفيد الجزائري وزير الثقافة السابق، عدنان حسين نائب رئيس تحرير جريدة المدى، عبد السلام برواري مسؤول اللجنة الإعلامية بإقليم كردستان، زهير الدجيلي الكاتب الصحافي ومنسق شؤون المجلس.

■ تقويم الخطاب الإعلامي لتقوية أواصر التعاون أبرز الأولويات

جدير بالذكر أيضا أن الملتقى الإعلامي الكويتي العراقي الأول الذي أقيم في الكويت في الفترة من 15-16 يناير 2012 الماضي قد شهد حضورا رسميا ممثلا في حضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، والشيخ حمد جابر العلي الصباح وزير الإعلام السابق، وسفيرا دولة الكويت والعراق الفريق الركن/ علي المؤمن والدكتور/ محمد بحر العلوم، إضافة إلى السفير محمد الخملیش الأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال مندوب جامعة الدول العربية للملتقى، كما ضم الملتقى في دورته الأولى أكثر من 50 صحافيا وإعلاميا كويتيا وعراقيا وعدد من الكتاب والمثقفين.

جانب من اجتماع المجلس الإعلامي الكويتي - العراقي

الصالون الإعلامي يستضيف أعضاء المجلس الإعلامي الكويتي - العراقي

يستضيف الصالون الإعلامي في ندوته المقامة اليوم في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً أعضاء المجلس الإعلامي الكويتي - العراقي، حيث يستضيف من الجانب الكويتي: د.علي الزعبي الكاتب الصحفي والأكاديمي، الكاتب الصحافي خليل علي حيدر، الكاتب الصحافي والوزير السابق علي البغلي. ومن الجانب العراقي: عدنان حسين نائب رئيس تحرير جريدة المدى، وعبد السلام برواري مسؤول اللجنة الإعلامية بإقليم كردستان وذلك في مقر الصالون الإعلامي الكائن في بيت العثمان القديم، شارع العثمان، بحولي.

وستكون هذه الندوة عبارة عن جلسة حوارية تجمع الجانبين الكويتي والعراقي لحديث الضيوف الأعضاء في المجلس الإعلامي الكويتي العراقي عن المجلس وأهدافه، حيث سيعمل المجلس على تبني عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين الكويتي والعراقي، سواء كانت إعلامية أو ثقافية أو اقتصادية، والعمل على إذابة الجليد الذي تراكم بين الجارين جراء اعتداء النظام الصدامي على الكويت، والتطلع إلى مستقبل أفضل للجارين الذين يجمعهما تاريخ مشترك.

البغيلي: استغلال الأراضي الموجودة في المناطق السكنية يحل أزمة الإسكان

أحمد البغيلي

■ أستغرب ترك مساحات كبيرة من دون استخدام مع تفاقم مشاكل المواطنين

كتب بدر الفرحان

قال عضو المجلس البلدي احمد الرشيدي ان هناك الكثير من الاراضي غير المستغلة في عدد من المناطق السكنية منذ سنوات على الرغم من وجود ازمة اسكانية في البلاد ما يتطلب اعادة تخصيص هذه الاراضي مرة اخرى للمؤسسة العامة للرعاية السكنية على وجه السرعة. واكد الرشيدي ان اغلب هذه الاراضي تعود للديوان الاميري وعدد من الجهات الاخرى مما يتطلب ان يقوم الديوان بمبادرة منه والتنازل عن هذه الاراضي لصالح السكنية للمساهمة في حل الازمة الاسكانية وخاصة ان الديوان ترك هذه الاراضي منذ سنوات دون الاستفادة منها. واوضح الرشيدي ان الديوان الاميري المعروف عنه انه قام بالعديد من المبادرات في السابق لرفع المعاناة عن المواطنين ومتوقع منه الان ان يستكمل هذه المبادرات بالتنازل عن هذه الاراضي للمواطن الكويتي. واشار الرشيدي الى ان منطقة العارضية السكنية خير شاهد وهي احدى المناطق التي تنتشر فيها الاراضي التي تصلح لان توزع من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية على المواطنين خاصة ان هذه الاراضي غير مستغلة منذ سنوات وتقع وسط المساكن مطالبا بتخصيص هذه الاراضي لمؤسسة الرعاية السكنية على وجه السرعة تمهيدا لتوزيعها على المواطنين خاصة وان المنطقة يوجد بها جميع المرافق ومن ثم فان توزيع هذه الاراضي سيكون ضمن المنطقة السكنية ولا يكلف الدولة شيئا.